الصحفيات

شريكات في القيادة النقابية

دراسة أحصائية حول مساواة النوع الإجتماعى في | الشرق الأوسط والعالم العربي

لا يجوز إعادة استنساخ أي جزء من هذه النشرة بأي شكل دون الحصول على تصريح خطي من المحرر والناشر.
محتويات هذا الكتاب تغطيها حقوق المؤلف. المعلومات الواردة في هذه النشرة هي ملك للمحرر والمؤلفين أنفسهم.

صورة الغلاف: ©Getty Images .
الناشر: آيدين وايت، الامين العام للإتحاد الدولي للصحافيين
التحرير: سارة بوشطوب، مسؤولة مشاريع وحملات في الشرق الاوسط و العالم العربي
تصميم: ماري شرايدر، mary@hazards.org
مونتاج النسخة العربية: كولاج للإنتاج الفني، info@collage.ps
طباعة: دروك هويلارت، بلجيكا

الاتحاد الدولي للصحفيين يود ان يشكر كلاً من نرجس كرميش، نجيبة حمروني، أوليفر موني-كيرل، باميلا مورينيار، منير زعرور واعضائه من اتحادات الصحفيين في العالم العربي و الشرق الأوسط اللذين ساهموا في هذه النشرة.

نشر في بلجيكا من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين
© ٢٠١٠ الاتحاد الدولي للصحفيين
International Press Centre
Residence Palace, Block C
rue de la Loi B - 1040 Brussels Belgium 155
Tel. +32 2 235220, Fax. +32 2 2352219
E.mail: ifj@ifj.org, http://www.ifj.org

قائمة المحتويات

المقدمة ١

الإمارات ٣

الأردن ٤

البحرين ٥

تونس ٦

الجزائر ٧

السودان ٨

الصومال ٩

العراق ١٠

عُمان ١٢

فلسطين ١٣

الكويت ١٤

مصر ١٥

المغرب ١٦

اليمن ١٧

أفكار من أجل النجاح ١٩

الاجتماع الاقليمي لاتحادات الصحفيين في الشرق الاوسط العالم العربي ٢٠

عناوين دولية للتواصل ٢١

استهلال

كان لمقاربة النوع الاجتماعي وطأها في توصيف التمييز الجنسوي السائد في البلدان العربية من كشف للهوة بين الجنسين، والحث على إيجاد "توازنات جنسوية" في كل القطاعات منها النوع في الإعلام والاتصال. وتعزز هذا الطرح في مناخ عالمي إيجابي ووطني معاضد لتمكين المرأة في المجال الإعلامي وظهر ذلك بالتوازي مع تجليات تأنيث التكوين/التدريب الذي لم يفض بالضرورة إلى قفزة نوعية إعلامية.

يقدم المشهد السمعي البصري العربي نماذجا وصورا لإعلاميات عربيات من نوعية مهنية عالية، تمكن من اختراق جدار التمييز ضدهن فأضفن مفردات جديدة لنضال الإعلاميات في المطالبة بالتغيير، وبالخصوص الفضائيات الإخبارية التي تعمل في مناخ تنافسي شديد. هذه المنافسة واعتماد المعايير المهنية ضيقتا الفجوة بين الإعلاميين الرجال والنساء في أداء مهمتهم من محاورة وتقديم على مساحات زمنية طويلة وفي بث مباشر في الإذاعة أو في التلفزيون.

أفرزت بعض القنوات التلفزيونية الفضائية جيلا من الإعلاميات اللواتي برزن بتقديم النشرات الإخبارية التي تدار فيها حوارات حول قضايا ساخنة في سياسة البلاد العربية وغيرها. وبتأمين المراسلات من ميدان الواقعة وترسّخ ذلك بتواتر الأحداث في فلسطين ولبنان والعراق وبرزت عدة وجوه شابّة كمراسلات حرب، كما واخترقن العمل الرياضي والاقتصادي والديني.

وتتجلى تداعيات تطور المهنة للإعلاميات تخطيهن حواجز المكان والزمان ليحققن تحولا نوعيا في جغرافيا المشهد وليقدمن نماذجا لحراك العمل الإعلامي والصحفي خصوصا، وهاجرن ليستقرن في بلدان أوروبية وخليجية وغيرها. فاجتمعت طاقات وكفاءات من بلدان عربية مختلفة متباينة في ثقافاتها، وبالخصوص فيما يتعلق بموقع المرأة في مجتمعاتها وممارستها لحقوقها وحضورها في الفضاء العمومي، لينسجمن في حقل إعلامي بمهاراتهن وأدائهن المهني وما تتطلبه مستحدثات المهنة.

إلا أن تقارير المؤتمرات واللقاءات الوطنية والعربية والعالمية التي جمعت الإعلاميات العربيات في نقاشات وشهادات فردية وجماعية في عدة بلدان عربية خلال السنوات الماضية، تشير إلى اجترار قيم تمييزية بصيغ مختلفة تعرقل تطور عمل المرأة الإعلامية وتحد من إبراز قدراتهن. ويتصل بعضها بالذهنية الجمعية التي تولي الرجل الأحقية في اعتلاء المناصب وتسخير جهده للعمل وما يحمله المجتمع من تصورات خارطة المهن التفاضلية للمرأة العربية، ولبعضها الآخر صلة بأمراض القطاع الإعلامي وعلاته في الوطن العربي.

وقد حان الوقت لتقوم الصحفيات العربيات بدعم البنى التنظيمية القائمة التي تساندهن والعمل على تأسيس هياكل اخرى تعمل من اجل استثمار المنجزات التي حققنها على الصعيد المهني من اجل زيادة تمثيلهن في الهرم القيادي للمؤسسات الإعلامية واتحادات الصحفيين.

د، صباح المحمودي

معهد الصحافة و علوم الأخبار ، تونس

المقدمة

هـذا التقرير هو جزء مـن حملة "شريكات في القيـادة النقابية" التي أطلقها الاتحاد الـدولي للصحفيين عام ٢٠٠٨ لتشجيع الصحفيات في العالم العربي والشرق الأوسط على الانخراط في العمل النقابي.

وتقـدم هذه الدراسة لمحة سريعة عـن وضع الصحفيات في المنطقة وتعتمد علـى المعلومات المتاحة في نشرات حديثة مـن إحصائيات وطنية ودوليـة ومعلومـات رسميـة بالإضافـة إلى تقاريـر نقابـات واتحـادات الصحفيين في المنطقة الاعضـاء في الاتحاد الدولي للصحفيين. وتهدف هـذه الدراسة إلى اعطاء دفعة للنضـال من أجل التغيير ومساندة حقوق الصحفيات في عملهن.

وتأتـي هـذه الدراسـة في وقت تشهد فيهـا منطقة الشـرق الأوسط والعـالم العربي تحـولات اجتماعيـة واقتصادية تمهد لتحسـين مساواة النوع الإجتماعى.

وتبقـى أوضاع المـرأة عبر المنطقـة مرتبطة بالعـادات الاجتماعية المحافظـة والممارسات التقليديـة السائدة وبقوانين الأحـوال الشخصية الساريـة في هذه الدول، والتي في غالبها ترتكز على الشريعة الاسلامية، باستثنـاء قانون الأحوال الشخصية في تونس. مـع العلم أنه في السنوات القليلـة الماضية تم إجراء بعض التعديلات على هـذه القوانين لتحسين حقـوق المرأة في بعض الدول مثـل المغرب والجزائر. ومن الجدير بالذكر أنـه قد تم إجراء تغييرات قانونية في المنطقـة بما يقوي تمثيل المرأة على المستـوى السياسي وذلك من خـلال تقديم كوتات للنسـاء في المؤسسات التشريعية كما حصل في العراق والمغرب والأردن وعمان والسودان.

ومن المفترض ان تـؤدي التغييرات الإيجابية على المستوى السياسي أثرهـا علـى تطـور الأفـكار والمفاهيـم المتعلقـة بالمـرأة في سـوق العمل وتحسينها في المستقبل. مـع ملاحظة النمو في قطاع الإعلام حيث نشهد تزايـدا في أعداد الصحفيـات عبر المنطقة مع توسـع في نطاق المواضيع التي يقمن بتغطيتها.

ولكن يظل تغيـير التصورات الاجتماعية حول المـرأة عملية بطيئة، وتبقى ظروف العمل والتطور المهني تحديا مهما على الصحفيات مواجته بشكل فاعل. فالعمل في القطاع الخاص حيث تنعدم الاتفاقيات الجماعية يعرض الصحفيـات لمزيـد مـن الاستغـلال. وتضافـر هذا مـع افتقار الصحفيات للمعرفة بحقوقهـن المهنية يجعلهن عرضة لقبول العمل دون عقـود باعتبـاره وسيلـة للتخلص مـن البطالة وتحقيـق الاستقلال. ومع أن قوانـين العمل تضمن عادة أجورا متساويـة للرجال والنساء للأعمال المتساويـة إلا أن واقع الحال مختلف. فالنساء يواجهن صعوبات متزايدة للوصول الى المناصب العليا، مع انتشار واسع لسرية الرواتب والتي تعتبر ممارسـة شائعـة في قطـاع الإعلام الخاص. ولا نجـد في مراكز اتخاذ القرار إلا قلة قليلة من الاعلاميات.

وفي حين أن النساء ينخرطن بالنقابات أكثر من أي وقت مضى نجد أن تمثيلهـن في الهيئات القيادية لازال ضعيفا جدا حيث يحتفظ الرجال بأغلبيـة كاسحة في التمثيـل. وهو الأمر الذي دفع بعض النقابات لتبني سياسـات مـن شأنهـا تعزيز دور المـرأة في النقابات، مـن ضمنها زيادة مشاركتها في اللجان المحورية أو تخصيص كوتا لها في الهيئات القيادية، كمـا هـو الحال في المغرب. ويعـترف كل الناشطين في مجـال الدفاع عن الحقـوق المهنيـة والإنسانيـة للمـرأة بأهميـة التعاضد وتعزيـز شبكات المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني والدولي.

و تعـد مسألة المساواة في الحقـوق الاجتماعية والمهنية للصحفييات من الاهتمامـات الاساسية للاتحاد الدولي للصحفيـين الذي يدافع عن هـذه الحقوق على المستوى الـدولي. إذ أن الأهداف التـي يسعى الاتحاد الـدولي للصحفيـين لتحقيقها هـي العدالـة في تصوير المـرأة والمساواة للصحفيـات في التوظيـف، وفي نوعيـة الوظائف ومن حيـث فرصهن في الدخـول للمهنة. ويشرف علـى حملة المساواة مجلس النـوع الإجتماعى المرتبـط بالاتحـاد الـدولي للصحفيـين الـذي يضـم نساء ورجـالا يتم ترشيحهم من قبل أعضاء الاتحاد من كل مناطق العالم.

وقـد أطلق الاتحـاد الدولي للصحفيين في المنطقـة العربية والشرق الأوسـط "حملـة شريـكات في القيادة النقابيـة" لتشجيـع الصحفيات على الانخـراط في العمل النقابي من خلال حمـلات التدريب والتشبيك والاتصال ومـن خلال الضغط والترشح لهيئات صنـع القرار. وقد تبنى مؤتمـر تونس الذي التقت فيه صحفيات ممثـلات عن النقابات الوطنية لأحـدى عشـرة دولة سلسلة مـن الاولويات بما فيها "زيـادة نسبة تمثيل المـرأة في القيـادات النقابيـة ودراسة طـرح نظام الكوتـا فيها" . وتمت المصادقة على هذه التوصيـات في مؤتمر الدار البيضاء الإقليمي (ايار/ مايـو ٢٠٠٨) وتم التأكيـد عليهـا في اجتماع عمّـان الإقليمـي (اكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩).

وقـد تمت صياغة هذه الدراسة التقريرعلـى شكل صفحة معطيات وطنيـة موجزة تقـدم عرضـا سريعا للوضـع. وتبـدأ كل صفحة بتقديم معطيـات عـن التمثيـل السياسي للمـرأة، يليها ملخصا عـن واقع المرأة في الإعلام واتحـادات الصحفيين وكليات الإعـلام. ويقدم هذا التقرير أدوات للصحافيـات الناشطـات لكـي يدافعـن عـن حقوقهـن ويطلقن الحمـلات الهادفة لتحقيق ظروف عمل أفضل في غرفة الأخبار، وتمثيلاً أكثر عدلا في النقابات.

سـارة بوشطوب، *مسؤولة مشاريـع وحملات في العالم العربي و الشرق الأوسط*

©GETTY IMAGES

الصحفيات في مجالس اتحادات الصحفيين في العالم العربي و الشرق الاوسط

الدولة	النقابة	العدد الكلي لأعضاء المجلس	عدد النساء الأعضاء في المجلس	النسبة المئوية
الإمارات العربية المتحدة	جمعية الصحفيين – الإمارات	٩	٢	٢٢,٢٪
الأردن	نقابة الصحفيين الأردنيين	١١	١	٩٪
إيران	جمعية الصحفيين الإيرانيين	١٠	١	١٠٪
البحرين	جمعية الصحفيين البحرينية	١١	٢	١٨٪
تونس	النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين	٩	٣	٣٣,٣٪
الجزائر	النقابة الوطنية للصحفيين	٩	٠	٠٪
السودان	الاتحاد العام للصحفيين السودانيين	٢٠	٥	٢٥٪
الصومال	الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين	٩	٣	٣٣٪
العراق	نقابة الصحفيين العراقيين	١١	١	٩٪
	نقابة صحفيي كردستان العراق	١١	١	٩٪
عُمان	جمعية الصحفيين العمانية	١١	١	٩٪
فلسطين	نقابة الصحفيين الفلسطينيين	٩-١٣	٠	٠٪
الكويت	جمعية الصحفيين الكويتية	٧	١	١٤,٣٪
مصر	نقابة الصحفيين المصريين	١٣	١	٧,٧٪
المغرب	النقبة الوطنية للصحافة المغربية	١٩	٥	٢٦,٣٪
اليمن	نقابة الصحفيين اليمنيين	١٣	١	٧,٧٪

المصدر: الاتحاد الدولي للصحفيين – كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

الامارات العربية المتحدة

مقدمة

حققت المرأة الاماراتية مكاسب في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية من حياتهن بعد ان أدركت الحكومة الحاجة لدعم مشاركة المرأة في هذه المجالات. و قد عملت الحكومة على تحسين حقوق المرأة في السنوات الاخيرة بالرغم من أن دخول بعض الاصلاحات حيز النفاذ كان بطيئاً. و تدخل الان المرأة مجالات مهنية جديدة مثل الهندسة و تكنولوجيا المعلومات الا ان بعض القيود لا تزال قائمة في بعض المهن مثل الصحافة.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** انضمت اليها عام ٢٠٠٤ مع بعض التحفظات.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** ينص دستور الامارات العربية المتحدة الذي تم اعتماده عام ١٩٧١ والذي اعلن دستورا دائما من حكّام الامارات السبعة عام ١٩٩٦ على ان الشريعة هي المصدر الاساسي للقانون.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** بلغت نسبة العمالة النسائية ١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٨. وتنص المادة ٣ من مسودة قانون العمل على تشجيع العمالة الوطنية وهو برنامج قدمته الحكومة لتعزيز العمل في القطاع الخاص و التقليل من اعتماد الامارات على العمالة الاجنبية مما ادى الى إطلاق حملات تستهدف تعبئة الشابات الاماراتيات لشغل الكوتة المخصصة للمواطنين الاماراتيين. و ينص قانون العمل على تقديم منافع خاصة للنساء وأشكال حماية تساند الأمهات المنخرطات في سوق العمل. و ذكر ممثل الامارات العربية المتحدة الدائم في الامم المتحدة عام ٢٠٠٨ ان النساء تشكل ٦٦٪ من موظفي القطاع العام و ان ٣٠٪ منهن يشغلن مناصب اتخاذ القرار .
- **التمثيل السياسي:** أدخلت الامارات العربية المتحدة نظام الانتخابات الى نظامها السياسي عام ٢٠٠٦ وتغيرت آلية عمل المجلس الوطني الاتحادي وهو هيئة استشارية تضم ٤٠ عضوا كانت تعتمد على تعيين كامل الاعضاء. و حسب النظام الجديد، يعين الأن نصف الاعضاء في حين يتم انتخاب النصف الثاني. وفي انتخابات عام ٢٠٠٦ ترشحت امرأة واحدة بنجاح وانضمت الى ثماني نساء اخريات تمّ تعيينهن في الهيئة الاستشارية مما رفع النسبة المئوية لتمثيل المرأة على المستوى السياسي لتصل الى ٢٢,٥٪. وتم تعيين لبنى قاسم في عام ٢٠٠٤ في مجلس الوزراء لتصبح اول امرأة تحتل هذا المنصب. و حاليا هناك وزيرتان في حكومة تضم ٢٠ عضوا.

المرأة في قطاع الإعلام

يوجد الان في الامارات ١٠٠٠ صحفي تقريباً، اقل من ٣٠ ٪ منهم نساء. و في حين انه لا توجد معيقات قانونية امام مشاركة المرأة في المؤسسات الإعلامية الا ان هناك صعوبات متعلقة بالتنميط الاجتماعي التي ترتبط بما هو مقبول بالنسبة للمرأة، الامر الذي يجب التصدّي له إذا ما اردنا للمزيد من النساء ان تنضم إلى هذه المهنة.

و لدى الاتحاد العام للمرأة الاماراتية انشطة تهدف الى تحسين صورة المرأة في الإعلام و هناك عدد من النساء اللواتي تمكنّ من تحقيق مكانة رفيعة في التلفزيون، و يستخدمن شهرتهن كمنصة لمناقشة قضايا المرأة في الامارات و في العالم العربي بشكل عام.

المرأة في جمعية الصحفيين

لا تسمح الامارات العربية المتحدة بانشاء اتحادات العمال ولكن يسمح للصحفيين بالانضمام إلى جمعية الصحفيين التي انشئت عام ٢٠٠١ . و تضم الجمعية ٧٩٨ عضوا منهم ١٨٦، و يضم مجلس النقابة صحفيتين من اصل ٩ اعضاء (٢٢,٢٪)

كليات الإعلام

حققت المرأة مكاسب في مجال التعليم خاصة على المستوى الجامعي وبلغت نسبة النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة ٩٠٪ في عام ٢٠٠٧، بحسب احصائيات حكومة الامارات. و هناك ٦ كليات/معاهد عليا للاعلام والاتصال في دولة الامارات. وتشكل النساء ٧٥٪ من اجمالي الطلبة في جامعة العين الوطنية، أكبر جامعة في الامارات. وقد يكون هذا التفاوت ناجماً عن خيار الكثير من الطلاب الرجال الإماراتيين الدراسة في الخارج.

عناوين اتصال مفيدة

جمعية الصحفيين - الامارت العربية المتحدة (UAE JA)
http://www.uaejournal.org.ae/

مؤسة مثابرة
http://www.muthabarafoundation.com/

الاتحاد الاماراتي العام للمرأة (GWU)
http://www.wu.gov.ae/en/

نادي دبي الصحفي (DPC)
http://www.dpc.org.ae/

الأردن

مقدمة

أحـرز الأردن تقدما مهما في نضاله لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي في السنوات الأخيرة. ونجد أن وضع المرأة في الأردن يحقق تقدما مستمرا ويفضـي لاكتساب حقوق جديدة. ومن جانـب آخر، تواجه المرأة الأردنية تمييزا في النوع الاجتماعي في قوانـين الأسرة الأردنية، وأحكام الضمان الاجتماعي، وفي سوق العمل بشكل عام.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** وقـع الأردن على هذه الاتفاقية عـام ١٩٨٠ وتحفظ على المواد ذات الصلة بالأمور الأسرية، وصادق على الاتفاقية عام ١٩٩٢. وتراقب اللجنـة الوطنية للمـرأة الأردنيـة التـزام الأردن بتطبيـق اتفاقية سيداو.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** حصة النساء من الوظائف في ٢٠٠٨ كانت ١٧٪.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** لا يشير القانـون الأردني صراحـة للمساواة بين الجنسـين. وتنص المادة ٦ مـن الدستـور الأردني على أن: "جميـع الأردنيـين متساويين أمام القانـون. ولا تمييز بينهم في الحقوق أوالواجبات على أساس العرق أو اللغـة أو الديـن". وتم تعديل قانون الأحـوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٦ المرتكز على الشريعة الإسلامية بما يحسن حقوق المرأة عـام ٢٠٠١. غير أنه تم رفض معظم التعديـلات التقدمية من قبل البرلمان المحافظ.
- **التمثيل السياسي:** يعود حق المرأة الأردنية في التصويت والترشح للانتخابـات لعام ١٩٧٤، ويضمن الدستور هذا الحق لكل المواطنين رجـالا ونساءا. هذا وقد شجعـت الحكومة مشاركة المرأة في الحياة العامـة من خـلال تعيين نسـاء في مناصب هامة لصنـع القرار في الدولـة. وفي عـام ٢٠٠٣ تم تطبيـق نظام الكوتـا في مجلس النواب حيـث منح المـرأة ٦ مقاعد على الاقـل من أصـل ١١٠ مقاعد. وفي عـام ٢٠٠٧، خصصـت ٧ مقاعـد للنساء في مجلـس الأعيان الذي يضـم ٥٥ مقعدا. وتمكنت أول امرأة أردنيـة عام ٢٠٠٧ من الفوز بالانتخابـات البرلمانية بالتنافس دون الحاجة لمقعـد الكوتا. والآن هنـاك ١٤ امرأة في مجلس الامـة الاردني بشقيه النواب والاعيان. كما تم لاول مرة تحديد كوتا للنساء بنسبة ٢٠ ٪ في المجالس البلدية حسـب نص القانون. وفي الحكومـة التي شكلت في نهاية عام ٢٠٠٩ شغلت سيدتان مناصب وزارية في حكومة تتكون من ٢٩ وزيرا.

المرأة في الإعلام

حسـب التقرير الذي نشرته صحيفة الرأي عام ٢٠٠٥، تمثل النساء ٢٥٪ مـن إجمالي الصحفيـين في الأردن. رغـم توليها لمنصـب رئيس تحرير صحيفة يومية تصدر باللغة الانجليزية، ورئيس تحرير مجلة، الا ان نسبة الصحفيـات في المناصب القياديـة للمؤسسات الإعلاميـة لا تتعدى ١٪، حسب سجلات نقابة الصحفيين الاردنيين في وقت تشهد معظم الصحف وبالذات الصحف اليومية ازديادا في نسبة تشغيل الصحفيات.

المرأة في نقابة الصحفيين

تمثـل الصحفيات وعددهن ١٥٤ صحافية أي ما نسبته ١٩٪ من إجمالي عـدد أعضـاء نقابة الصحفيـين البالـغ ٨٠٨ صحفي وصحفيـة. وتتوزع الصحفيـات الأردنيـات علـى معظم وسائـل الإعلام مـن صحف يومية واسبوعيـة والتلفزيـون اذ تعمـل ٧٠٪ مـن الصحفيـات المسجـلات في الصحـف أو وكالات الأنبـاء. ويضم مجلس نقابـة الصحفيين الأردنيين امـرأة واحـدة مـن أصل ١١ عضـواً أي ما نسبتـه ٩٪ من العـدد الكلي. وعملـت نقابة الصحفيين علـى تحفيز الصحفيات للعمـل داخل لجانها المتنوعة بهـدف تشجيعهن على خدمة الصحفيـات و توعية الصحفيات الشابات بحقوقهن المهنية وتدعم تقدمهن المهني في المؤسسات الإعلامية التي يعملن بها.

كليات الإعلام

جمعـت الإحصائيـات المتعلقـة بطلبة الإعـلام في الأردن مـن جامعتين أساسيتـين: جامعـة اليرمـوك وجامعـة البتراء للعـام الدراسـي ٢٠٠٧ -٢٠٠٨. وقـد بلغـت نسبة الطالبـات في كلية الإعـلام بجامعة اليرموك ٤٨٪ مـن إجمـالي الطلبة (٦٩٠ طالب وطالبة). وبلغـت نسبة الطالبات في كليـة الإعلام بجامعة البتراء ٤٢,٣٧٪ من إجمالي الطلبة (وعددهم ٣٥٥) وبلغـت نسبـة الخريجات ٥٤,٦٤٪. وقد تشير هـذه الأرقام لتوجه نحو تأنيث المهنة.

عناوين اتصال مفيدة

نقابة الصحفيين الأردنيين (JPA)
www.jpa.jo

اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة (JNCW)
http://www.jncw.jo

اتحاد المرأة الأردنية (JNCW)
http://www.jordanianwomenunion.org/en/Home

البحرين

مقدمة

شكلت الحقوق السياسية للمرأة حجر الزاوية للإصلاحات السياسية التي أطلقها ملك البحرين من خلال منح النساء لأول المرة الحق في التصويت والترشح في الانتخابات الوطنية بعد تعديل الدستور في العام ٢٠٠٢. و هكذا أصبحت البحرين أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تمنح النساء حق الاقتراع . وقد ترافق إرساء حقوق سياسية متساوية مع سياسة التمييز الإيجابي للنهوض بالنساء كي يصلن إلى مواقع السلطة داخل الحكومة. مستوى التعليم بين النساء مرتفع عموماً إلا أن فرصهن في العمل محدودة، فالبطالة بين النساء تكاد تكون ضعف معدّلها لدى الرجال مع أن المناخ الاقتصادي للبلد يشجع على المبادرة من قبل الرجال والنساء على حد سواء.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** تمّ الانضمام إلى الاتفاقية فى ٢٠٠٢ مع إبداء تحفظات تشمل تلك المتعلقة بقانون العائلة والمواطنة.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** بلغت حصة النساء من الوظائف ٢٠,٩٪ في العام ٢٠٠٨.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** يضمن دستور العام ٢٠٠٢ حقوقاً متساوية للرجال والنساء في البحرين، مما حسّن وضع النساء في العديد من المجالات. في العام ٢٠٠١، تمّ إنشاء المجلس الأعلى للمرأة بهدف النهوض بحقوق النساء وإزالة العقبات أمام المساواة فى النوع الإجتماعى . ترأس المجلس سمو الأميرة الشيخة سبيكة بنت ابراهيم الخليفة، شقيقة الملك. وقد حصلت المرأة أخيراً في العام ٢٠٠٢ على حق التصويت والترشح ودخلت البرلمان من خلال التعيين.
- **التمثيل السياسي:** وفي العام ٢٠٠٢، ترشحت ستة نساء لانتخابات مجلس النواب و لكن لم تنجح اية واحدة منهن. في العام ٢٠٠٥، أصبحت أليس سمعان أول امرأة ترأس جلسة برلمانية في العالم العربي عندما ترأست مجلس الشورى (الذي يتم تعيين أعضاؤه من قبل الملك). في العام ٢٠٠٦، ترشحت لطيفة القعود للانتخابات وأصبحت البرلمانية الأولى والوحيدة في البحرين. في العام ذاته، انتخبت البحرين لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم تعيين هيا بنت راشد آل خليفة رئيسةً للجمعية العامّة، مما يجعل منها أول امرأة من الشرق الأوسط وثالث امرأة في التاريخ تتولى هذا المنصب. يوجد حالياً في البرلمان البحريني الذي يضم ٨٠ عضواً ١١ امرأة وتضم الحكومة امرأتين من أصل ١٧ وزيراً.

المرأة في الإعلام

تندرالبرامج ذات الجودة حول المرأة وحقوقها. وتشكل النساء ٢٠٪ من كادر موظفي الإذاعة والتلفزيون البحريني. أما في قطاع المطبوعات، فتشكل النساء حوالي ٥٠٪ من عدد الصحفيين. وتتبوأ المرأة قلّة من المناصب القيادية في وسائل الإعلام البحرينية، كرئيسات أقسام أو رئيسات تحرير. تشير تقارير إلى أنّ هناك أقل من ١٠ نساء صحفيات يحتلين مثل هذه المواقع.

المرأة في جمعية الصحفيين

تبلغ نسبة العضوات في جمعية الصحافيين البحرينية ١٥٪ (أكثر من ٦٠٠ عضواً في الإجمال، منهم ٥١٥ رجل و٨٥ امرأة.) ويضم مجلس أدارة الجمعية مرأتين من أصل ١١ عضو (١٨٪). ولدى الجمعية برنامج لدعم الصحفيات وزيادة وعي الصحفيات المبتدئات بخصوص حقوقهن المهنية ودعم ترقيتهن في مؤسساتهن الإعلامية.

كليات الإعلام

كلية الصحافة في جامعة البحرين هي الكلية الرئيسية للدراسات الإعلامية في البلد. وفقاً لأرقام صادرة عن وزارة التربية البحرينية في العام ٢٠٠٨، شكلت خريجات الإعلام من الكلّيّة ما نسبته ٦١,٤٪ من الخريجين بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٧.

عناوين اتصال مفيدة

جمعية الصحفيين البحرينية (BJA)

٢٤٠ شارع ٣٢٠٣، المنامه ٣٣٢، البحرين – هاتف: ٩٩٣ ٦٩٣ ٩ ٩٧٣+

تيليفاكس: ٩٧٣ ٧٢٥٥٩٥+ البريد الإلكتروني

E-mail: bja@batelco.com.bh, alshaiji@alayam.com

المجلس الأعلى للمرأة (SCW)

http://www.scw.gov.bh

هاتف ١٧٤١٧١٧١- فاكس : ١٧٤١٥٣٠٧- ص ب : ٣٨٨٨٦ المنامة – مملكة البحرين .

اتحاد النساء البحرينيات (شبكة الجمعيات النسائية البحرينية):

الاتصال: هاتف المقر ١٧١٤١١٨٠ ٠٠٩٧٣

تونس

مقدمة

تتمتع المـرأة التونسية بمكانـة هي الاكثر حماية في المنطقـة العربية بعد صـدور قانـون الاحـوال الشخصيـة عـام ١٩٥٦ واللذي يضمـن حقوقا متساويـة للمواطنـين. وتمكنـت النسـاء مـن نيـل حقوقهـن السياسية والمدنيـة وأصبحن فاعلات في المجتمع وفي شتى المجالات. ويتواصل دعم هـذه الحقـوق من خلال العديد مـن التنقيحات التـي أدخلت على مجلة الأحـوال الشخصية لتواكب حقوق المرأة تطـور المجتمع. وتطالب العديد من المنظمات النسائية بإلغاء كل التحفظات على اتفاقية السيداو وبمزيد تفعيـل القوانين والحرص على تطبيقها في الواقـع. كما تطالب منظمات حقوقيـة ونسائية بمزيد من الحريات وخاصة حرية الرأي والتعبير، وهو ما يجعلها عرضة للرقابة وفرض القيود على غرار ما يحدث مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

- **اتفاقيـة القضاء علـى جميع أشكال التمييز ضد المـرأة (سيداو):** وقعـت تونس على هـذه الاتفاقية عـام ١٩٨٠ ، وصادقت عليها عام ١٩٨٥ مع بعض التحفظات.
- **نسبـة توظيـف النسـاء مقارنـةً بالنسبـة الكليـة (منظمـة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ٢٦٪.
- **حقـوق المرأة في الدستور وفي قانـون الأحوال الشخصية:** ساعدت الاصلاحـات القانونيـة التونسية و قانون الاحـوال الشخصية لعام ١٩٥٦ في تعزيـز حقوق المـرأة في الامور المتعلقة بالـزواج والطلاق والحضانـة و التعليـم و العمل والمشاركـة السياسيـة. كما ساعدت تعديلات قانـون الاحوال الشخصية في عام ١٩٩٣ وتعديلات قانون الجنسيـة وقانـون العقوبات وقانـون العمل في تعزيز حقـوق المرأة وبعـد التعديـلات التي أجريت علـى القانون الدستـوري رقم ٩٧-٦٥ الصـادر في ٢٧ اكتوبـر ١٩٩٧،عزز الدستور مبـدأ المساواة بين المواطنـين وأكّد من خلال النص و بوضـوح في المادة رقم ٨ الى ٢١ علـى عدم مشروعية التمييز بين الجنسـين . وهناك ميزات خاصة بالنوع الإجتماعى تمنح للمرأة في العمل بالتحديد على شكل منافع للأمومة.
- **التمثيـل السياسـي:** تتمتـع المرأة بحق التصويـت منذ عام ١٩٥٩. وكان تأسيـس وزارة شـؤون المـرأة و الاسـرة عـام ١٩٩٢ مـن اهم الاجـراءات التـي اتخذتهـا الحكومـة لتمكين المـرأة مـن الوصول للمستويـات السياسية العليا. ووصلـت نسبة النساء في البرلمان الى ٢٧,٥٧٪ عام ٢٠٠٩ (٥٩ امرأة من مجموع ٢١٤ نائبا) وتم انتخاب امرأة نائبا لرئيس البرلمان. و تصل نسبة النساء في مجلس الاعيان إلى ١٥ ٪. امـا على المستـوى المحلي فقد بلغت نسبة أعضاء البلدية مـن النساء ٢٠٪ في العـام ٢٠٠٠ في حين بلغـت ١,٧٪ عام ١٩٧٥. وهناك وزيرة و٤ كاتبات دولة في الحكومة التي تضم ٤٣ عضواً.

المرأة في قطاع الإعلام

قامـت وزارة شـؤون المراة والاسـرة والطفل بمكافحة الصـور النمطية السلبيـة للمـرأة التي يرسمها الاعـلام وذلك من خـلال حملات توعية للشبـاب وللعاملين في قطاع الاعلام بهدف تعزيـز الصور الايجابية عن المـرأة. وتمثل المرأة نصف موظفي القطـاع الاعلامي التونسي حسب ما افـادت به نقابة الصحافيين التونسيـين. حيث تعمل ٦٠٪ منهن في قطاع الاعـلام المرئـي و المسموع المملوك للدولة و تعمل ٥٣٪ في صحف الدولة و ٤٧٪ في صحف القطـاع الخاص. و هناك تواجد قوي للمراة في المناصب القياديـة وفي قطاع الاعلام المرئي و المسمـوع اذ تصل نسبتهن إلى ٥٢٪ حسـب تقارير نقابـة الصحفيين التونسـين. الا ان المرأة عـادة لا تتمتع بالصلاحيـات التي يمنحها اياها منصبهـا. اما بالنسبة للصحف، نجد ان هـذا الرقـم ينخفض و بشدة اذ تصل نسبة النسـاء في مراكز القرار إلى ١٥٪. ومـن الجديـر بالذكـر أن الصحفيـات لا يعانـين مـن مشكلة الفجـوة بين رواتـب الرجال والنسـاء اذ تعتمد الترقيـة و التطور المهني بشكل اساسي على الخبرة و الاقدمية .

المرأة في نقابة الصحفيين

تشـكل المرأة ٤٦٪ من عضوية النقابـة (٤٢٠/٩١٠). و هناك ٣ نساء في مجلـس النقابة المكون من ٩ اعضاء (٣٣٪).وجعلت لجنة المرأة في نقابة الصحفيين التونسين التي تم انشاءها عام ٢٠٠٢ من قضايا ظروف العمل العادلة وتواجد المرأة في مناصب صنع القرار اثنتين من اهم اولوياتها.

كليات الإعلام

بلـغ عدد الطالبات ٥٩٪ من طلبـة الجامعة في كل البلد للسنة الاكاديمية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وذلك حسب الاحصائات الوطنية. وبلغت نسبة الطالبات في معهد الصحافة والمعلومات ٥,٧٣٪ في السنة الاكاديمية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

عناوين اتصال مفيدة

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين(SNJT)
nejibghouri@gmail.com
www.snjt.org

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)
http://www.cawtar.org

مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF)
http://www.credif.org.tn/

الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (UNFT)
http://www.unft.org.tn/

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)
هاتف: ٢١٦٧١٨٩٠٠١١ فاكس: ٢١٦٧١٨٩٠٠٣٢

الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)
www.ugtt.org.tn

الجزائر

مقدمة

بالرغم من الدور القوي الذي لعبته المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية وفي النضال ضد الأصوليين، يبقى وضعها صعبا خاصة نتيجة للحركات الدينية المتطرفة التي ظهرت في العشرين سنة الماضية. مع ذلك، هناك تطورات ايجابية، وان كانت بطيئة، وخاصة على صعيد تمثيل المرأة في النظام السياسي للبلد.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** انضمت أليها الجزائر في العام ١٩٩٦ مع بعض التحفظات، منها ما يتعلق بالأمور الأسرية ومسألة الإرث.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** بلغت النسبة ٣٢,٤٪ في عام ٢٠٠٨.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** كان ولا زال قانون الأسرة لعام ١٩٨٤ رمزا لاضطهاد المرأة في البلد. في العام ٢٠٠٥، قامت الحكومة بتعديل قانون الأسرة بما يراعي حقوق المرأة وفي تشرين الثاني ٢٠٠٨ تم تبني المادة ٣١ التي تعزز حقوق المرأة كجزء من التعديل الدستوري: "تسعى الدولة لتعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال زيادة فرصها في الوصول إلى المناصب التمثيلية في الهيئات المنتخبة. وسيتم تحديد الآليات في القانون العضوي".
- **التمثيل السياسي:** نالت المرأة حق التصويت عند استقلال الدولة في ١٩٦٢. في آب ٢٠٠٩ كانت هناك ٣ نساء في الحكومة التي ضمت ٣٥ وزيرا، بنسبة ٨,٦٪. وحاليا تشغل المرأة ٦,٤٪ من عضوية البرلمان (٣٤ من أصل ٥٣٣). وفي حزيران ٢٠٠٩ تم اقتراح قانون لتخصيص كوتا بنسبة ٣٠٪ للنساء في المجالس المنتخبة من قبل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات. وسيتم مناقشة المقترح خلال الدورة البرلمانية المقبلة. وإذا تمّ التصويت عليه، سيشكل هذا النص تتويجاً للجهود الهائلة والحملات النشطة التي قامت بها الحركة النسائية الجزائرية.

المرأة في الإعلام

بالرغم من ضمان قانون العمل للمساواة في الأجور، فإن الوضع يختلف في الواقع كثيراً. وتواجه المرأة في قطاع الإعلام صعوبات في الارتقاء إلى مواقع المسؤولية. ويعاني الصحفيون العاملون في وسائل الإعلام الخاصة من ظروف عمل قاسية ولا توجد اتفاقيات جماعية لحمايتهم. ويعتبر الصحافيون الشباب والنساء الفئة الأكثر ضعفاً. مع العلم أن التكتم على سلم الرواتب هو الإجراء الشائع في هذا القطاع. في دراسة وطنية أجراها الاتحاد الدولي للصحافيين في العام ٢٠٠٨ تبيّن أن ٦٠٪ من الصحفيات اللواتي شملهن الاستطلاع كنّ يشعرن بأنهن لا يتلقين أجراً عادلا، وحوالي ٥٠٪ لم يتمكن من الحصول على ترقية أو تقدّم وظيفي في حين أكدت ٣٣٪ منهن أن زملائهن الذكور يتلقون أجوراً أعلى منهن مقابل القيام بنفس العمل.

تشكل النساء ٢٥٪ من العاملين في الإعلام الجزائري اي ١٠٠٠ صحفية من اصل ٤٠٠٠ صحفي، وفقاً لتقريرا نشرته صحيفة الحرية في ٢٠٠٩. وتوافق نتائج هذه الدراسة الاحصائيات التي حصل عليها الاتحاد الدولي للصحفيين، الخاصة بنسبة الصحفيات في قطاع البث المرئي والمسموع والتي تزيد على ٦٠٪ ، اما في الصحافة المكتوبة فتقارب ٣٠٪. في حين تقل نسبة النساء اللاتي يحتلين مناصب اتخاذ القرار عن ٥٪ في الصحافة المكتوبة ولا تتعدّى ١٠٪ في المرئي والمسموع.

المرأة في نقابة الصحفيين

تصل نسبة الصحفيات في النقابة الوطنية للصحفيين إلى ٢٠٪ تقريبا، علما بأنه لم يتم تحديث هذه الأرقام منذ إنشاء النقابة في العام ١٩٩٩. ولا يضم مجلس الإدارة في النقابة الوطنية للصحافيين أي امرأة. وأجرى الاتحاد الدولي للصحفيين في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ سلسلة من الاجتماعات وورش العمل عن مساواة النوع الإجتماعي مما أتاح الفرصة لشبكة غير رسمية من الصحفيات للتدرب وتبادل الخبرات. إلا أن مسألة التنظيم هي العقبة الأساسية سواء على صعيد النقابة أو النوع الإجتماعي .

كليات الإعلام

هناك ٥ معاهد إعلامية في البلاد بالإضافة إلى كلية الإعلام في الجامعة الجزائرية، والتي تخضع لإعادة هيكلة لتصبح مدرسة عليا للصحافة. وبلغت نسبة الطالبات في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حسب أرقام كلية الإعلام الجزائرية ٦٥٪، في حين بلغت نسبة الخريجات ٧٠٪. وتظهر المقارنة مع المعاهد الإعلامية الأخرى نتائج مشابهة.

عناوين اتصال مفيدة

النقابة الوطنية للصحفيين (SNJ)

بيت الصحافة ،طاهر جاوت، ١٦٠٠٠ الجزائر

snjalgerie2006@yahoo.fr

الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)

www.unfa.dz , nouria_hafsi2007@yahoo.fr

اللجنة الوطنية للنساء العاملات (CNFT)

http://www.ugta.dz , cnft.ugta@gmail.com

مركز الاعلام و التوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDEF)

http://www.ciddef-dz.com/

جمعية تحرير المرأة (AEF)

aef.alger@gmail.com

جمعية نساء على تواصل

http://femmesencommunication.com/

السودان

مقدمة

بعد توقيع اتفاية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ بين الحكومة المركزية في الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان تم تشكيل حكومة وحدة وطنية في السودان بما ينسجم مع الدستور المؤقت. وتم توقيع اتفاقية دارفور للسلام في السنة اللاحقة. وقد انخرطت المرأة السودانية في العمل السياسي والوطني منذ الاربعينيات الا ان الحروب المتتالية والتطرف الديني والسياسي قد اعاق تحرر المرأة.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** لم يوقع السودان على هذه الاتفاقية.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ٢٩,٨٪.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** تعرِف اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ و الدستور المؤقت السودان على انها دولة ذات تنوع ديني و ثقافي وانها تحمي هذا التنوع. وتنص المادة ٥ على ان التشريع المطبق على الجزء الجنوبي من البلد ينبني على قيم واعراف سكانه وليس على الشريعة الاسلامية. فيما تحكم اوضاع المراة في الجزء الشمالي الشريعة الاسلامية والتي تعتبر أساساً للتشريع الوطني المطبق في الشمال.
- **التمثيل السياسي:** منحت المراة حق التصويت عام ١٩٦٤. وهناك نظام كوتة يضمن مقاعد للنساء ومشاركتهن في المجالس التشريعية على مستوى الدولة المركزية وعلى المستوى الولايات. إذ تخصص ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية على مستوى الدولة المركزية. وهناك وزيرتان في الحكومة المركزية هما وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المراة والطفل و وزيرة الصحة، علما بأن الحكومة تضم ٣٠ وزيراً. اضافة الى ذلك توجد وزيرتا دولة.

المرأة في الإعلام

كانت الصحفيات في السودان متواجدات في قطاع الصحافة المطبوعة والاذاعة منذ الخمسينيات. الا ان قلة الوعي وشح المصادر وسيطرة الرجل كلها تعتبر من اهم العوائق امام بروز المرأة في الاعلام و في المؤسسات الاعلامية. ان الضغط الاجتماعي وغياب التدريب من ضمن العوامل المهمة الاخرى التي تمنع الصحفيات من تغطية بعض القصص و تجعلهن يلتزمن بالمقاربات المتحفظة الامر الذي يقوي الصور النمطية. في مسح عن النوع الإجتماعي لعام ٢٠٠٨ اجرته جمعية صحافيي شرق افريقيا (تعزيز مساواة النوع الإجتماعي في الاعلام في شرق افريقيا) تبين ان الاعلام في المنطقة لا يعطي وقتا ولا حيزا كافيا و عادلا لاراء المراة و الرجل.

تبلغ نسبة الصحفيات في وكالة الانباء السودانية – سونا ٣٠٪ في طاقم يعد ٤٣٠ صحفي و صحفية، والنسبة متشابهة في اذاعة السودان العامة. و في العادة تعمل الصحفيات بدوام كامل الا انهن يواجهن في قطاع الاعلام الخاص مشكلة حقيقية تتعلق بالفجوة في الاجور بالرغم من

الضمانات التي يوفرها قانون العمل. و تجد الصحفيات صعوبات للوصول الى مناصب صنع القرار، و رغم ذلك فهناك ٨ رئيسات تحرير لصحف ومجلات سياسية واجتماعية في البلد، بافادة الاتحاد العام للصحفيين السودانيين.

المرأة في الاتحاد العام للصحفيين

يبلغ عدد الصحفيات في الاتحاد العام الصحفيين السودانين ٤٧٨ امراة من اصل ٢١٩٩ صحفي (٢٢٪) و ينطوي ميثاق الاتحاد العام للصحفيين السودانيين على سياسة تقوية المرأة في المؤسسات الإعلامية و توعيتها و تمكينها من الحصول على فرص وظروف عمل اكثر عدلا. وتم رسم هذه السياسات بشكل جماعي في اجتماعات منتظمة للاتحاد حيث شارك بها الصحفيون والصحفيات بشكل متساو. يقدم الاتحاد برامجه من خلال لجنة مساواة النوع الإجتماعى، اما بالنسبة للمجلس التنفيذي للاتحاد فيضم ٥ نساء من اصل ٢٠ عضواً (٢٥٪).

كليات الإعلام

تضم جامعة الخرطوم – اكبر جامعة في البلد – ١٨٠٠٠ طالب، ٥٥٪ منهم اناث– وهناك قسمين لدراسات الاعلام وعلوم المعلومات. وهناك العشرات من كليات ومدارس في البلد تدرس علوم الاعلام، الا انه من الصعب أن معرفة نسبة الطالبات أو الخريجات في ظل غياب احصاءات وطنية او محلية عن ذلك.

عناوين اتصال مفيدة

الاتحاد العام للصحفيين السودانيين (SJU)

الهاتف: ٢٤٩-٨٣٧٤٧١٦ www.sju-sd.org

الاتحاد العام للمرأة السودانية :ص.ب١٠٧٣٢. الخرطوم- السودان .
هاتف: ٩٤٧٥٨٧ (١١-٢٤٩)

جمعية المرأة السودانية
http://www.sudanwomen.org.uk/

امهات سودانيات لاجل السلام
http://www.sm4peace.org/home.html

منتدى المرأة، ص.ب٧٠٩١،الخرطوم السودان-هاتف ٨٠٥٥٧-٧١٨٧٩ فاكس (٢٤٩١١٧٧٧٠١٧).

الإتحاد العام لنقابات عمال السودان (SWTUF)
http://www.swtuf.org/

الصومال

مقدمة

كان للحرب الاهلية والغياب المستمر لحكومة مركزية فاعلة أثر مدمر على الصومال و مواطنيها وخاصة على المرأة الصومالية. أعلن استقلال صوماليلاند (الشمال الغربي)، وهي مستعمرة بريطانية سابقة، عام ١٩٩١. أما بونت لاند (الشمال الشرقي) فقد أعلنت حكم ذاتي عام ١٩٩٨. فيما تحكم البلد حاليا فصائل سياسية ودينية واقليمية مختلفة. ويقف كل من انعدام الامن و غياب البنية التحتية وغياب الاستثمار والبطالة والفساد كعائق أمام الانتعاش الاقتصادي. بشكل عام، المراة هي بالعادة ضحية العنف بين القبائل. وتواجه المرأة صعوبة كبيرة في تقديم نفسها كقدوة في المجتمع و كمرشحة سياسية.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** لم يوقع الصومال على هذه الاتفاقية.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ٣, ٥٤٪.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** يحظر الدستور الصومالي التمييز على أساس الجنس في حين يتضمن قانون الاحوال الشخصية المرتكز على الشريعة الاسلامية العديد من البنود التي تميز ضد المرأة. و واجهت المراة مقاومة كبيرة من جانب الحركات الاسلامية لدى محاولتها دخول الحيز العام.
- **التمثيل السياسي:** منحت المراة حق التصويت عام ١٩٥٦. وقد تم تغيير تشكيلة البرلمان الاتحادي الانتقالي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ ليضم ٢٠٠ ممثلاً عن المعارضة الاسلامية و ٧٥ ممثلا عن مجموعات المواطنين و ممثلي الشتات. ويضم البرلمان حاليا ٤٥٠ عضوا. و ينص الميثاق الصومالي ان نسبة ١٢٪ على الاقل من مقاعد البرلمان تخصص للنساء (المادة ٢٩). اما بالنسبة للحكومة الصومالية فهي تضم امرأتين يشغلن مناصب وزارية من اصل ٤٣ عضوا في الحكومة .

المرأة في الإعلام

تعمل الصحفيات في الصومال في ظروف صعبة وخطرة جدا وذلك مع استمرار ازمة البلد وانعدام الأمن. تشكل بيئة الحياة والعمل غير الامنة خطورة عالية على الصحفيات. في حين تبقى الكثير من المخالفات المتعلقة بالنوع الإجتماعى منها التحرش الجنسي طي الكتمان وذلك خوفا من التمييز او الإقصاء الاجتماعي خاصة في ظل سيادة القيم المجتمعية المحافظة جدا. اذ تتعرض المرأة في الصومال لاعتداءات تصل حد القتل بسبب عملها الصحفي. وتضطر الكثير من الصحفيات إلى ترك عملهن الصحفي نتيجة ضغط أزواجهن.

وتشكل الصحفيات الصوماليات ١٧٪ تقريبا من اجمالي عدد الصحفيين وذلك حسب الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين. تعمل غالبية الصحفيات في قطاع البث المستقل (١١٪). و نادرا ما تشغل الصحفيات مناصب اتخاذ القرار في المؤسسات الاعلامية او أن يعملن كمديرات اداريات او محررات او مالكات لمحطات اعلامية. أما فيما يتعلق بنسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب ادارية او يعملن كمحررات فهي أقل من ١٪ . اما عندما تتعلق المسألة بالترفيع الوظيفي او التطور المهني فأن الصحفيات يعانين من التمييز ضدهن ويتلقين اجورا اقل من تلك التي يتلقاها زملائهن الذكور لاداء نفس العمل. ولا يوجد هناك اي مبادرات تهدف لتعزيز مساواة النوع الإجتماعى ، وكل من تحاول ان تشكو من التمييز على اساس النوع في مكان العمل قد تعرض نفسها للفصل .

المرأة في الاتحاد الوطني للصحفيين

يضم اتحاد الصحفيين الصوماليين لجنة للنوع الإجتماعى تهدف لتعزيز مساواة النوع الإجتماعى في هيكليات وأنشطة الاتحاد. وهي تنظم شؤون الصحفيات وتعد توصيات للسياسات ترفعها إلى مجلس قيادة الاتحاد ولجنته التنفيذية. وتصل نسبة الصحفيات إلى ١٦٪ من أعضاء الاتحاد اي ٦٨ عضوة. ويخصص مجلس النقابة كوتة للنساء بنسبة ٣ عضوات في مجلس النقابة يضم ٩ أعضاء (٣٣٪).

كليات الإعلام

تضاعف عدد الجامعات و المدارس الخاصة في الصومال، الا أنه لم يتم بعد انشاء معهد للصحافة و الاعلام في البلد. و فتحت جامعة مقاديشو كلية الصحافة لكن لم تشتغل هذه بسبب الرسوم المرتفعة المطلوبة من الطلاب دفعها. ورغم هذا هناك الكثير من الدورات التدريبية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاعلامية والتي تتضمن عادة نسبة من الصحفيات.

عناوين اتصال مفيدة

الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين (NUSOJ)

www.nusoj.org

منظمة دنيا للصحفيات: السيدة حمدي محمد كادي

xamdikadiye@hotmail.com

منظمة الناشطات النسويات (WAWA)

"http://wawanetwork.net/ABOUT.php"

نقاد

http://www.nagaad.org/lag/

تحالف المنظمات النسائية الشعبية (COGWO)

http://www.cogwosomali.org/

العراق

مقدمة

حتى منتصف الثمانينات، منحت المرأة العراقية فرصاً متساوية في الاستفادة من فرص التعليم والعمل. لكنّ الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في بداية التسعينيات أثّرت كلها على الوضع التعليمي والاقتصادي للمرأة. ومنذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، تنامى بروز الطائفية والتشدد الديني مما اثر على المراة العراقية على كافة الصعد. وتعاني النساء من معدلات أمية وبطالة مرتفعة. تتمتع المرأة في اقليم كردستان العراق بوضع مميّز نسبيّاً وببيئة أكثر أمناً. إذ قامت القيادات النسائية الكردية بحملات حشد ناجحة لصالح قانون يهدف للحد من "جرائم الشرف" التي ترتكب ضد النساء. في هذه المرحلة الانتقالية في العراق، ما يزال تقييم وضع حقوق المرأة عسيراً.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** صادق العراق على الاتفاقية فى ١٩٨٦ مع إبداء تحفظات حول حقوق المرأة في المجال الشخصي.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية:** أظهرت دراسة مسحية أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي في ٢٠٠٣ أن النساء

لا يشكلن أكثر من ٢٣٪ من العاملين في القطاع المنظّم، ومعظمهن كـ"مهنيات في القطاع العام وعاملات في الزراعة". وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن حصّة النساء من إجمالي العاملين بلغت ١٦,٩٪ في العام ٢٠٠٨.

- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** تمّ اعتماد القانون الموحّد للأحوال الشخصية المستمد من الشريعة الاسلامية في العام ١٩٥٩ وقد عدّل حتى الان ١٢ مرّة. وقد منح الدستور العراقي الصادر عام ١٩٧٠ والتشريعات اللاحقة للمرأة الحق في العمل خارج بيتها. تنص المادة ٤ من قانون العمل الموحد على حقها في الحصول على أجر متساو، في حين أن المواد ٨٠ إلى ٨٩ حمّلت الدولة مسئولية حماية المرأة من التحرّش في مكان العمل. وما يزال يعمل بالقانون المدني العراقي الصادر في العام ١٩٥٣ وكافة قوانين الدولة والمراسيم الصادرة في العراق حتى يتم استبدالها بتشريعات جديدة. ولدى اقليم كردستان العراق الذي يتمتع بالحكم الذاتي نظاما قانونيا خاص به. و في نهاية العام ٢٠٠٨ أخضع للنقاش قانون أحوال شخصية جديد يوفر مزيداً من الحماية لحقوق المرأة بهدف إحلاله محل القانون العراقي الصادر في العام ١٩٥٩، و لكن لم يتم أقراره بعد.
- **التمثيل السياسي:** حصلت المرأة العراقية على حق التصويت في العام ١٩٨٠. وفي العام ٢٠٠٣، حشدت الناشطات من أجل المطالبة بالحصول على كوتا ٤٠٪ من المقاعد في الجمعية الوطنية (البرلمان) وأي هيئات تشريعية لاحقة وحصلن على كوتا لا تقل عن ٢٥٪ (أي ٧٠ نائبة)، تمّ إدخالها في دستور العام ٢٠٠٤ المؤقّت. في العام ٢٠٠٩، ضمّت الحكومة العراقية ٤ وزيرات من أصل ٣٧ وزيراً. أمّا في كردستان العراق، فقد خضع قانون انتخابات كردستان في شباط ٢٠٠٩ إلى عدّة تعديلات تنطوي على إدماج أكبر لمختلف شرائح المجتمع. إذ تم زيادة الحد القانوني الأدنى لكوتا المرأة في البرلمان من ٢٥٪ إلى ٣٠٪. وعقدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في كردستان في تمّوز ٢٠٠٩. في البرلمان الحالي يوجد ٣٦ امرأة من أصل ١١١ نائباً. في حكومة إقليم كردستان المشكّلة في ٢٠٠٩، كان هناك إمرأة واحدة من أصل ٢١ وزيراً. يزمع عقد الانتخابات الوطنية والمحلية في العام ٢٠١٠، مما سيؤدي إلى تعديل الدستور العراقي.

المرأة في الإعلام

قبل العام ٢٠٠٣، كانت المرأة العراقية ممثلة بشكل جيد في وسائل الإعلام، وقد أثّر الصراع بقوّة على حضور المرأة في المؤسسات الإعلامية. و توفت ٢٤ أعلامية منذ ٢٠٠٣ نتيجة اصابات تعرضن لها أثناء قيامهن بعملهن الصحفي، حسب تقارير نقابة الصحفيين العراقيين . ومن ناحية أخرى توسع الاعلام العراقي الهائل الذي حصل خلال السنوات القليلة الماضية اثرعلى حضور المراة في بعض المؤسسات الاعلامية بشكل ايجابي. ولا زالت الصحفيات العراقيات يواصلن عملهن بشجاعة، و وصل العديد منهن الى مناصب صنع القرار على مستوى ادارة أقسام التحرير.

المرأة في نقابات الصحفيين

تضم نقابة الصحفيين العراقيين أكثر من ١٠٠٠٠ عضو في شتى أنحاء العالم، وفقاً لأرقام نقابة الصحفيين العراقيين. ٢٠٠٠ منهم من النساء، تعيش ٦٥٠ صحفية منهن في العراق. ولدى النقابة "شبكة صحافية نسائية" تهدف إلى تحسين ظروف عمل الصحفيات العراقيات و تم من خلالها إيجاد فرص عمل لبعض العاطلات عن العمل و وتقديم مساعدات لعوائل شهيدات الصحافة. يضم مجلس النقابة امرأة واحدة من أصل ١١ عضواً (٩٪). في حين تضم نقابة صحفيي كردستان ٥٤٨٤ عضواً، ١٥٪ منهم نساء (٦٨٣ امرأة). يضم مجلس نقابة كردستان امرأة واحدة من أصل ٩ أعضاء (١١٪). ولدى النقابة مجلس ناشط جداً حول مسائل النوع الإجتماعي يطبّق برنامج أنشطة شامل في كامل إقليم كردستان.

كليات الإعلام

أدّى انهيار النظام العام في العام ٢٠٠٣ وما تبعه من تصاعد للعنف ضد المدنيين وخصوصاً النساء. تشير الجامعات والمعاهد إلى تراجع حاد في حضور الطالبات بسبب عدم الأمان وحوادث الخطف والعنف والاعتداءات الجنسية في فترة العنف الطائفي. ما تزال أعداد طالبات الصحافة منخفضة وفقاً لتقارير محلّية في الجامعات الرئيسية، التي تضم جامعة بغداد والسليمانية وأربيل و دهوك. لكن بعض الاحصائيات للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ التي حصلت عليها نقابة الصحفيين العراقيين تشير الى معطيات مغايرة فمثلاً في كلية الاعلام بجامعة بغداد، يضم قسم الصحافة ٢٩٥ من الطلبة الذكور و ٣٣٥ من الاناث (٥٣,٢٪) ويتراجع العدد في قسم الاذاعة والتلفزيون الى ٨٢ من الاناث (١٤٪) و ٥٠٠ من الطلاب الذكور.

عناوين اتصال مفيدة

نقابة الصحفيين العراقيين (IJS)

http://www.iraqijs.org/ ; iraqiju@yahoo.com

نقابة صحفيي كردستان (KJS)

http://www.kurdistanjournalists.com/

مركز الإعلاميات العراقيات
www.iwmc-iraq.org

منظمة حرية النساء في العراق
http://www.equalityiniraq.com/

الاتحاد العام للنساء العراقيات (GFIW)
http://www.iraqitradeunions.org/ar/archives/001378.html

الاتحاد العام لعمال العراق
http://www.iraqitradeunions.org

عُمان

مقدمة

كانت عمـان من أولى دول الخليج التي قدّمت للمـرأة حقوقها السياسية وباشـرت بإدماجهـا في هيكلياتها الحكومية. و تم منـح الرجال والنساء حـق التصويت الكامل للمـرة الأولى في انتخابات عام ٢٠٠٣، إلا انه منذ ١٩٩٤ كانت هناك مجموعـات منتقاة من الرجال والنساء يمارسون حق التصويت. أما بالنسبة للصورة التقليدية للمرأة فهي في طور التغير حيث يتضح وبالتدريج دور المرأة كمرشحة سياسية وصانعة قرار.

- **اتفاقيـة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المـرأة (سيداو):** انضمت إليها عمان عام ٢٠٠٦.
- **نسبـة توظيـف النسـاء مقارنـةً بالنسبـة الكليـة (منظمـة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ١٨,٣٪.
- **حقـوق المـرأة في الدسـتور وفي قانـون الأحوال الشخصيـة:** يرتكز قانون الأحوال الشخصية (المرسوم الملكي رقم ٣٢ لعام ١٩٩٧) على الشريعـة الإسلامية، حيث يمنح المـرأة والرجل حقوقا ومسؤوليات مختلفـة. ويعطي القانون للمرأة صراحة حـق العمل خارج المنزل. وتحظر المادة ١٢ من القانـون الأساسي التمييز "على اساس النوع الاجتماعـي في العمل وتؤكد على أن العدالة والمساواة هي من ركائز المجتمـع العماني. و وفقـا للقانون يجب أن يتلقـى الرجال والنساء أجوراً متساوية لأداء نفس العمل.
- **التمثيـل السياسـي:** يتكون البرلمان العماني من مجلسين، الأول هو مجلس الدولة المعـين ومجلس الشورى المنتخب، ولا يتمتع أي منهما بسلطـات تشريعية. وقد أجريت اخر انتخابـات مجلس الشورى في تشريـن أول ٢٠٠٧. وقد ارتفع عدد المرشحات من ١٥ مرشحة عام ٢٠٠٣ لـ٢١ مرشحة في انتخابـات ٢٠٠٧. لكن للمرة الاولى منذ أن سمـح للمرأة بالترشـح للانتخابات عام ١٩٩٤ لم يتـم انتخاب أي امـرأة لتصل إلى مجلس الشورى. غـير أن السلطان قام بتعيين ١٤ امـرأة عـام ٢٠٠٧ في مجلـس الدولة المكـون من ٧٠ عضـوا، الأمر الذي ضاعف عـدد النساء في ذلك المجلس منذ العام ٢٠٠٤. وعلى المستوى الحكومي تشغل ثلاث نساء مناصب وزارية في حكومة تضم ٣٢ عضوا.

المرأة في قطاع الإعلام

المـرأة العمانيـة متواجـدة في جميـع وسائـل الإعـلام إلا أن غالبيـة الصحفيات تعمل في القطاع المملوك للدولة. واتخذت الحكومة اجراءات لتعيـين موظفين في القطـاع العام بطريقة غير تمييزيـة. وأكثر من ثلث الموظفـين الحكوميين في عمان مـن النساء، إلا أنهـن لا يشغلن سوى ٥٪ منهـن مناصب قياديـة في الحكومة. وعموما نسبـة العمانيات في وسائل الإعـلام لا تتجاوز عـن ١٠٪ من إجمالي عدد العاملـين في هذا القطاع، بافادة جمعية الصحفيين العمانية.

المرأة في جمعية الصحفيين

تمـت الموافقة على إنشـاء جمعية الصحفيين العمانيـة في تشرين الثاني ٢٠٠٤. و عـدد أعضـاء المنضمة من الجنسين يبلـغ ١٢٥ عضوا منهم ١٣ من الإعلاميات والصحفيات وبنسبة تزيد قليلا عن ١٠٪. ويضم مجلس الجمعيـة الحالي امرأة واحدة في فريق يتكون مـن ١١ عضوا، أي بنسبة ٩٪.

كليات الإعلام

خـلال التسعينات ارتفع عـدد الخريجات الجامعيـات وكان ذلك حافزا لتمكين المرأة. وبلغت نسبة التحاق النساء بالجامعات ٤٨٪ في عام ٢٠٠٨ وذلـك حسب إحصائيـات الحكومة العمانيـة، (١٤٠٩١ طالبا وطالبة). وهناك ثـلاث كليات إعلام ومعلومات في كل من جامعة السلطان قابوس (الأكبر في البلد)، وجامعة صحار، والجامعة العربية المفتوحة.

عناوين اتصال مفيدة

جمعية الصحفيين العمانية (OJA)
ص.ب. ١٣٦٦- الرمز البريدي ١٣٣ الخو- سلطنة عمان
هاتف ٢٤٤٧٥٤٤٩ ٩٦٨+/ فاكس: ٩٦٨+ ٢٤٤٧٥٤٤٨
Email: oja2004@hotmail.com

جمعية النساء العمانيات
تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية **(OWA)**
http://www.owam.net

فلسطين

المقدمة

بالرغم من إجراء تغيرات إيجابية لصالح المرأة بموجب قوانين السلطة الفلسطينية، إلا أن ممارسات تمييز النوع الإجتماعي في القوانين القديمة هي التي تطبق في الجوانب غير المغطاة بتشريع جديد. تتمتع المرأة بحرية التعبير،ولكنها تجد صعوبة في الدفاع عن حقوقها الاجتماعية في حين يعاني جميع أفراد المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** لم تتمكن السلطة الفلسطينية من التوقيع على سيداو، إلا أن لجنة الاتفاقية دعمت بفاعلية المشاريع الهادفة لتحسين وضع المرأة الفلسطينية.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ١٨,٨٪.
- حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية: تنص المادة ٩ من القانون الفلسطيني الأساسي لعام ١٩٩٧ أنه لا يجب لأي فلسطيني أن يتعرض لأي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو المعتقد السياسي أو الإعاقة. وينص القانون أيضا على أن الشريعة الإسلامية هي من المصادر الأساسية للتشريع. ويسري القانون الأردني للأحوال الشخصية لعام ١٩٧٦ في الضفة الغربية، في حين يسري القانون المصري لحقوق الأسرة لعام ١٩٥٤ في قطاع غزة. تعتبر هذه القوانين القديمة تمييزية على مستوى النوع الاجتماعي .
- **التمثيل السياسي:** بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ شاركت النساء في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦. وتم انتخاب ٥ نساء لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني المكون من ٨٨ مقعدا، لتمثل المرأة نسبة أقل من ٦٪ من المجلس. وبعد أن طالبت النساء بتخصيص كوتا لهن بنسبة ٣٠٪ في كل مجالس اتخاذ القرار، وافقت بعض الأحزاب مثل حزب الشعب على منح المرأة نسبة ٢٠٪ من التمثيل في مجالس اتخاذ القرار. أما على مستوى البلديات فقد تم تبني كوتا متواضعة خصصت ٣٠ مقعدا للنساء من أصل ٣٠٨١. وبما أنه لم يتم إجراء انتخابات، فهذا الرقم هو حصيلة التعيينات. وهناك ٥ وزيرات في حكومة تتكون من ٢٤ وزرير. وحسب ديوان الإحصاءات المركزي الفلسطيني تمثل المرأة نسبة ٣٪ فقط من شاغلي مناصب اتخاذ القرار مثل المشرعين وموظفي الدولة رفيعي المستوى.

المرأة في قطاع الإعلام

بدأت المرأة في السنوات الأخيرة بالانخراط في كل جوانب وميادين الصحافة كمصورات ومراسلات حربيات وغيره. وللمرأة أيضا برامجها البثية وإصداراتها الخاصة والتي تستطيع من خلالها أن تعبر عن همومها . مع العلم أن هناك الكثير من المحطات الإعلامية التي تميز ضد المرأة وتتبنى الأدوار النمطية للمرأة والرجل.

ويبلغ عدد الصحفيات ،حسب نقابة الصحفيين الفلسطينية، ٣٠٠ تقريبا. ما يشكل ٢٠٪ من إجمالي عدد الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعمل الغالبية في الصحافة المطبوعة، أو وكالات الأنباء في حين يعمل الثلث في قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني. ولا يتعدى عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في قطاع الإعلام كرئيسات تحرير، رئيسات أقسام في قنوات البث أو مالكات/مديرات مؤسسة اعلامية، ١٢ إعلامية، بافادة نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

المرأة في نقابة الصحفيين

ليس لنقابة الصحفيين الفلسطينيين هيكليات أو برنامج خاص بمساواة النوع الاجتماعي في قطاع الاعلام. إلا أن الصحفيات نشطات ومنخرطات في الدفاع عن حقوقهن وتحسين أوضاعهن في الضفة والقطاع. وتشكل النساء ما نسبته ١٥٪ من عضوية نقابة الصحفيين، ١٢٠ صحفية. ولا يضم مجلس نقابة الصحفيين الفلسطينيين الذي لم يجر انتخابات منذ ١٠ سنوات أي امرأة. وقد حدد موعد انتخاب مجلس جديد في شباط ٢٠١٠.

كليات الإعلام

إن امكانية وصول المرأة للتعليم محدودة بشكل كبير وذلك بسبب النزاع المسلح في الأراضي الفلسطينية وبسبب الجدار العازل بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية. وهناك ٣ جامعات توفر تخصصات إعلامية : جامعة النجاح في نابلس التي تضم قسما للصحافة والإعلام، وجامعة الأقصى في غزة التي تضم كلية إعلام، وجامعة بيرزيت التي تضم قسما للاعلام في كلية الآداب حيث بلغت نسبة الطالبات في السنة الأكاديمية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ٧٤٪ من الطلبة. وحسب مسح أجرته وزارة التعليم الفلسطينية عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة الطالبات في مستوى التعليم العالي ٤٧٪ في غزة و٥٥٪ في الضفة الغربية.

عناوين اتصال مفيدة

نقابة الصحفيين الفلسطينيين (PJS)
http://www.p-j-s.org/
رام الله، ص.ب ٢١٩ – الهاتف: ٩٧٢-٢٢٩٦٦٦٣٧

طاقم شؤون المرأة ، (الضفة الغربية)
http://www.watcpal.org

الأتحاد العام للمرأة الفلسطينية (GUPW) غزة:
http://www.gupw.net/index.php

اتحاد جمعيات المرأة الفلسطينية (UPWC) الضفة الغربية:
http://www.upwc.org.ps

المركز الفلسطيني لأبحاث المرأة والتوثيق (PWRDC)
http://www.pwrdc.ps/

مركز المرأة للمساعدات القانونية (WCLAC) القدس:
http://www.wclac.org

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (PGFTU)
http://pgftu.org/site2/

الكويت

المقدمة

في عام ٢٠٠٥، وبعد طول انتظار، صادق البرلمان على مشروع قانون يضمن للمرأة حق الترشح والتصويت في الانتخابات. وكانت الكويت أول دولة خليجية تقترح حق التصويت للمرأة (١٩٧١)، إلا أن المحافظين كانوا يحولون دون اعتماد هذا القرار في البرلمان. ويعتبر صدور هذا القرار بداية مرحلة جديدة للمرأة في الكويت.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** صادقت عليها الكويت في العام ١٩٩٤ وتحفظت على المواد المتعلقة بالجنسية والحقوق السياسية للمرأة.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** بلغت حصة النساء من سوق العمل في ٢٠٠٨ ما يوازي ٢٤,١٪. وبالرجوع الى احصائية وزارة التخطيط الكويتية في عام ٢٠٠٩ بلغت حصة النساء ٤٥٪ من قوة العمل في القطاع الحكومي.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** يتضمن قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٨٤ اللذي يستمد من الشريعة الإسلامية، و بعض من القوانين الكويتية الاخرى، مواد تمييزية مرتبطة بالنوع الاجتماعي. وقد دعت اللجنة البرلمانية لشؤون المرأة إلى تعديل أحكام الطلاق التمييزية المتعلقة بقانون الزواج والطلاق. وقام صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة و الجمعية الثقافية النسائية في ٢٠٠٨، بتنظيم منتدى حول حقوق المرأة وقانون الأحوال المدنية وذلك لحث الحكومة على إجراء تعديلات تشريعية.
- **التمثيل السياسي:** مع منح المرأة حق التصويت والترشح في ٢٠٠٥ ترشحت ٢٧ امرأة من أصل ٢٧٥ مرشح لانتخابات ٢٠٠٨، إلا أنهن لم ينجحن. وترشحت ١٦ مرأة للانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩، ونجحت ٤ منهن ليصبحن أول نساء كويتيات يدخلن برلمان يضم ٥٠ مقعدا. هذا وقد أعيدت هيكلة الحكومة الكويتية في آذار ٢٠٠٩ بحيث عينت امرأتين في مناصب وزارية في حكومة تضم ١٥ عضوا.

المرأة في قطاع الإعلام

بالرغم من الصور النمطية التي تحيط المرأة، ألا أن الإعلام ساهم في تقديم التغيير السياسي على قضايا المرأة وهمومها وتطلعاتها بصورة ايجابية. منذ نشأته في الخمسينات من القرن الماضي كان الإعلام الكويتي يوظف بشكل أساسي صحفيين عرب، إلا أن نقطة التحول كانت في ١٩٩١. فبعد التحرير ارتفع عدد العاملين الكويتيين في الصحافة وظهر دور المرأة بشكل واضح. في ١٩٧٨ كان عدد الصحفيات في وكالة الأنباء الكويتية ١٠، وفي عام ٢٠٠٨ وصل عددهن إلى ٤٥ اى ٣٣٪ من الموظفين. وبشكل عام تمثل النساء ٢٠٪ من العاملين في المهنة (٣٠٠ من أصل ١٥٠٠ صحفي في البلد) حسب جمعية الصحفيين الكوتيين. إلا أن القليل جدا من النساء يشغلن مناصب إدارية منهن غنيمة المرزوق التى أسست مؤسسة المرزوق الاعلامية في عام ١٩٦٠ والسيدة بيبي المرزوق رئيسة تحرير جريدة النبأ. أما بالنسبة لسوق العمل، يضمن قانون العمل في المادة ٢٧ أجورا متساوية للعمل ذاته. ومن الممكن للعاملات اللاتي يشعرن بأنهن يواجهن تمييز أن يتقدمن بشكوى للمحكمة الإدارية أو للجنة حقوق الإنسان البرلمانية.

المرأة في جمعية الصحفيين

تضم جمعية الصحفيين الكويتية ٢٧٩ امرأة أي ١٨٪ من إجمالي الأعضاء. و يضم مجلس الجمعية امرأة واحدة من ٧ اعضاء أي ٣, ١٤٪.

كليات الإعلام

بدأت المرأة بالالتحاق في التعليم في الخمسينات ومنذ ذلك الحين أعطاهن التعليم فرصة الاستقلال المادي والتطور في المهن المختلفة. وتبلغ نسبة الفتيات ٧٠٪ من طلبة الجامعات. وفي عام ١٩٩٢ تم انشاء معهد عال للفنون والإعلام في جامعة الكويت وشهدت تزايدا في نسبة الطالبات في المعهد عبر السنين. وهناك أيضا جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا التي تدرب صحفيين في قسم الاتصال والوسائط المتعددة.

عناوين اتصال مفيدة

جمعية الصحفيين الكويتية (KJA)

http://www.kja-kw.com

الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية – ص.ب ٦٤٤٣٧

هاتف: ٢٢٥١٥٤٨٥

Theunion1994@hotmail.com

جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية – الخالدية ص.ب ٧٢٤٥٢.

q8iwoman@qualitynet.net

مصر

مقدّمة

شهدت الحركة النسائية في مصر انطلاقتها في العام ١٩٢٣ ومنذ العام ١٩٥٧، صوتت المرأة وترشحت للانتخابات البرلمانية. وبالرغم من أن المرأة ناضلت من أجل حقوقها وحصلت عليها في وقت مبكر، فما يزال وضع المرأة هشاً. فللمرأة المصرية تأثير محدود على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي، بالرغم من تبوئها لمناصب قيادية في بعض مؤسسات الدولة وفي مجال التعليم. و تشجع الدولة المجموعات التي تناصر حقوق المرأة ولكنها لا تساند بذات الدرجة المجموعات التي تربط بين حقوق المرأة والمطالبة بمشاركة أكبر في المنظومة السياسية. وقد نشطت المنظمات النسائية المصرية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية في مناهضة العنف ضد النساء والمطالبة بتحسين تمثيلهن السياسي في البلد.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** وقعت مصر على الاتفاقية في العام ١٩٨١ مع إبداء بعض التحفظات المتعلقة بأحكام متّصلة بالأسرة والميراث والمواطنة.
- **نسبة توظيف النساء مقارنةً بالنسبة الكلية (منظمة العمل الدولية):** بلغت حصة النساء من سوق العمل ٥, ٢٢٪ في العام ٢٠٠٨.
- **حقوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** لا يوجد في مصر قانون أحوال شخصية موحّد: فهناك عدّة قوانين تحكم أوضاع النساء وفقاً لديانتهن. و يتوقع من محاكم الاسرة التي أنشئت حديثا لتنظر في القضايا العائلية أن تساعد في حماية حقوق المرأة والطفل وتقليص المشاكل الناجمة عن تنازع القوانين.
- **التمثيل السياسي:** منحت المرأة حق الاقتراع في العام ١٩٥٦. وعلى إثر حملة وطنية قوية، تم سن قانون في حزيران ٢٠٠٩ يقضي بتخصيص ٦٤ مقعد في البرلمان للنساء و زيادة عدد مقاعد مجلس الشعب إلى ٥١٨. سيؤدي هذا التحرك الإيجابي إلى ضمان ١٢٪ من المقاعد للنساء في الانتخابات العامة المزمع عقدها في ٢٠١٠ (النسبة الحالية هي ١٪). إلا أن قانون الكوتا الجديد سوف يطبق لمدة دورتين انتخابيتين فقط (اي ١٠ سنوات). في الحكومة عيّنت ثلاث نساء بمنصب وزير من أصل ٣٢ وزيراً.

المرأة في الإعلام

تشكل النساء ما نسبته ٣٥٪ تقريباً من الجسم الصحفي حسب نقابة الصحافيين المصريين، وترتفع هذه النسبة في القطاع المرئي والمسموع حيث يشكلن حوالي ٥٠٪ من العاملين. و الصحفيات غير ممثلات بشكل كاف في إدارات الصحف التي تملكها الدولة إلا أنهن يتبوأن مواقع مسئولية رفيعة في التلفزيون. تشير التقارير إلى أن النسبة تقل عن ١٠٪. وما تزال الترقيات والتقدم الوظيفي يشكلان تحدياً أكثر تعقيداً بكثير للنساء عنه لزملائهن الرجال، مع أن الفجوة في الرواتب بين الصحفيات والصحفيين من الرجال ما تزال ضيقة.

يخضع المحتوى الإعلامي، وخصوصاً البرامج الإخبارية والسياسية في مصر، إلى سيطرة ذكورية. أمّا القنوات الخاصّة فتقدّم برامج ممتازة

تديـر فيها المـرأة نقاشات جريئة حول حقوق المـرأة، إلا أن البرامج التي تؤكـد علـى الدور المهيمـن للرجال وخضـوع المرأة سائـدة على محطات التلفزيـون الحكوميـة. وقـد أنشـأ المجلس القومـي للمرأة وحـدة رصد إعلامية لمتابعة محتوى الرسائل الإعلامية المتعلقة بالنساء.

المرأة في نقابة الصحفيين

تضم نقابة الصحفيـين المصريين ٢٤٠٠ صحفيةً (حوالي ٣٤٪ من أصل ٧٠٠٠ صحفـي). ويوجـد في مجلس إدارة النقابة الـذي يضم ١٢ عضواً امرأة واحدة (ما نسبته ٨,٣٣٪).

كليات الإعلام

في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ شكلت الإناث ٧٠٪ من طلبة كلية الإعلام في جامعـة القاهرة. والنسب متقاربة في معاهد إعلامية أخرى في البلد. نسبـة الخريجـات مرتفعة وبلغت ٧٥٪ في العـام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في جامعة القاهرة. أما دخول المرأة إلى المؤسسات الإعلامية فهو أصعب بكثير، إذ يعتبر بأن زملائهن الذكور ملائمين أكثر للعمل الصحفي.

عناوين اتصال مفيدة

نقابة الصحافيين المصريين (EJS)
http://www.ejs.org.eg

الاتحاد النسائي المصري
http://www.hodasharawi.com

المجلس القومي للمرأة (NCW)
http://www.ncwegypt.com/english/index.jsp

المركز المصري لحقوق المرأة (ECW)
http://ecwronline.org/index.php

جمعية تضامن النساء العربيات (AWSA)
http://www.awsa.net/

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (ETUF)
http://www.etufegypt.com/Etfu_M/E_History_01.htm

المغرب

مقدمة

يعترف الدستـور المغربي بمبادئ المساواة في النـوع الإجتماعي وبحقوق المـرأة السياسيـة. إلا أن وضـع المرأة ظـل هامشيا لعقـود عديدة وذلك بسبب القيم البطريركية والتحفظ السياسي. وقد تمكن نشاط الجمعيات المدنيـة النسائية خلال العقـد الماضي من إحداث تغيـرات مهمة على المفاهيـم المتعلقة بمسـاواة النـوع الإجتماعي وتحسين حقـوق المرأة من خلال تعديل قانون الأسرة وتبني قوانين تعتمد على التحرك الايجابي.

- **اتفاقيـة القضاء علـى جميع أشكال التمييز ضد المـرأة (سيداو):** صـادق عليهـا المغرب عـام ١٩٩٣ مـع بعض التحفظـات المتعلقة بالجنسية وحقوق المرأة السياسية.
- **نسبـة توظيـف النسـاء مقارنـةً بالنسبـة الكليـة (منظمـة العمل الدولية):** نسبة توظيف النساء في ٢٠٠٨ كانت ٢٤,٦٪.
- **حقـوق المرأة في الدستور وفي قانون الأحوال الشخصية:** تم إحراز تقـدم نوعـي عام ٢٠٠٤ مع تعديـل مدونة الأسرة التـي ألغت كثيرا من النصوص التمييزية ضد المرأة مثل قوامـة الزوج على الأسرة والزوجة، وأعطت المرأة حقاً مساوياً للرجل في طلب الطلاق.
- **التمثيـل السياسـي:** أعطيت المرأة حق التصويت عام ١٩٦٣. وعام ٢٠٠٢ تم سن قانونا يخصص للمرأة كوتا من ٣٠ مقعد في الانتخابات البرلمانيـة. وعام ٢٠٠٧ تم انتخاب ٤ نساء أخريات للبرلمان ليصبح عـدد النساء في البرلمان ٣٤ من أصـل ٣٢٥. وعلى مستوى البلديات تم انتخـاب ١٢٧ مـرأة في الانتخابات البلدية لعـام ٢٠٠٣ من أصل ٢٢٨١٦ مرشحـة أي ٠,٥٥٪ منهـن. ونتيجة للأداء السيئ تم تبني كوتا من ١٢٪ (الميثـاق العام لعام ٢٠٠٩)، وتم انتخاب ٣٤٠٦ مرأة مـن أصل ٢٠٥٤٨ مرشحـة أي ١٦,٦٥٪ منهن لانتخابات ٢٠٠٩. وحاليا تشغل ٥ نساء مناصب وزارية في حكومة بها ٣٤ وزيرا.

المرأة في قطاع الإعلام

وحسب آخـر مسح أجري في عام ٢٠٠٦ من قبل وزارة الاتصال المغربية، بلـغ عدد الصحفيات في المغرب ٥٩٦ من أصـل ٢٥٤٨ صحفي أي بنسبة ٢٣,٤٪. وحسـب نفس المصـدر، تعمل ٤٨٪ مـن الصحفيات في قطاع المرئي والمسمـوع و٣٣٪ منهن في الصحافة. وقامت اليونسكو عام ٢٠٠٦ بإجـراء دراسـة تشير إلى أن إشغـال المرأة للمناصـب القيادية في قطاع الإعلام لا يتعدى ال١٠٪.

المرأة في نقابة الصحفيين

في عـام ٢٠٠٨ أقرّت الهيئة العامة للنقابة قـرارا يتبنى كوتا بنسبة ٢٥٪ كحد أدنـى للمشاركة النسائية في مجلـس النقابة.ويضم مجلس النقابة الحـالي ٥ نساء في فريق يتكون من ١٩ عضوا، أي بنسبة ٢٦,٣٪. وتضم النقابـة ٨٠١ صحفيـة من اصـل ٣٠٥٦ عضـوا (٢٦,٢٪) و لدى النقابة مجلسا للنوع الاجتماعي يهدف لإدماج قضايا النوع الإجتماعي في برامج النقابة وتعزيز حقوق الصحفيات.

كليات الإعلام

حسب المعهد العالي للاعلام و الاتصال بلغت نسبة الخريجات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ ما يقارب ٤١٪.

عناوين اتصال مفيدة

النقابة الوطنية للصحافة المغربية (SNPM)
www.snpm.ma

المعهد العالي للاعلام و الاتصال (ISIC)
http://www.isic.ma

الجمعية الديمقراطية للنساء في المغرب (ADFM)
http://www.adfm.ma

جمعية العمل النسوي (MTDS)
http://www.mtds.com/uaf

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM)
http://www.untm.org/

اليمن

مقدمة

واجهـت المـراة فرصا وتحديـات جديدة في الحيـاة العامة منـذ توحيد اليمـن في عام ١٩٩٠. فبينما تشجع التقاليد في المجتمع اليمني التقليدي والمحافـظ على بقاء المرأة في المنزل ولا تحبذ اندماجها في الحياة العامة إلا في محيطهـا النسوي وفي ادوار نمطية، في الوقـت ذاته تنادي سياسة الدولـة بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة ودعمتها في الوصول الى مراكـز عدة ولكنه لايزال كما قليـلا مقارنة بعدد النساء الذي يصل الى ٥٠٪ من نسبة السكان.

- **اتفاقيـة القضاء علـى جميع أشكال التمييز ضد المـرأة (سيداو):** صـادق جنوب اليمـن على هـذه الاتفاقية عام ١٩٨٤ قبـل الوحدة مـع بعض التحفظات.و ظلـت المصادقة سارية بعـد الوحدة الا ان القوانين لم تعدل بما ينسجم مع معاير هذه الاتفاقية. وتقوم اللجنة الوطنيـة للمرأة منذ العام ٢٠٠٠ باعداد مصفوفة تعديلات قانونية بما يتلاءم السيداو انجزت البعض منها بينما لايزال البعض يواجه رفضـ البرلمان لأسباب دينية واجتماعية وسياسية، والبعض ينتظر دوره للمناقشـة. كما تقوم عدد من منظمات المجتمع المدني باعداد تقرير ظل سنوي عن مستوى الانجاز الحكومي للاتفاقية.
- **حقـوق المـرأة في الدسـتور وفي قانون الأحـوال الشخصيـة:** ينص دستـور الجمهوريـة اليمنية لعـام ١٩٩٤ علـى مبـادئ المساواة في الحقـوق والواجبات للمواطنين رجـالا ونساء وكفالـة تلك الحقوق لهم.، الا ان عددا كبيرا من القوانين لازال يحوى الكثير من التمييز ضد المرأة، ومنها قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٢.
- **نسبـة توظيـف النسـاء مقارنـةً بالنسبـة الكليـة (منظمـة العمل الدولية):** عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة العمالة النسائية ٢٦ ٪.
- **التمثيـل السياسـي:** تستطيـع المـرأة في اليمـن ان ترشح و تصوت في الانتخابـات وان تشغل مناصب عامـة الا ان تمثيلها في الحكومة وفي المجالـس التشريعيـة ما يزال ضعيف جـدا. وتتخوف الأحزاب السياسية من ادراج النساء في قوائمها الترشيحية بأعداد مرتفعة، ولم تنتخب إلا امراة واحدة عام ٢٠٠٣ في برلمان يضم٣٠١ عضوا. و لم يتـم تعيين الا امرأتين في مجلس الشورى المكون من ١١١ عضوا. علمـا بأن منظمـات المجتمع المـدني تطلق حملات لتعديـل مسودة قانـون الانتخابات وتطالب باعتمـاد نظام كوتة يخصص ٣٠٪ على الاقـل من المقاعـد للمـرأة. وفي الحكومة توجد وزيرتـان احداهما تشغـل وزارة حقوق الانسان والأخـرى وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة تضم ٣٥ عضوا. في المجالس المحلية لا تمثل المرأة الا ١٪ من الأعضاء أو اقل.

المرأة في قطاع الإعلام

ينمـو تمثيل المرأة في قطاع الاعـلام الا انه لايزال ضعيفا مقارنة بالرجل ضعيـف جدا. وتشـكل المرأة ٢٠٪ من نسبة الموظفـين العاملين في وسائل

الإعـلام المملوكة للدولـة (المرئي والمسمـوع والصحافـة)، بأفادة نقابة الصحفيـين اليمنيـين. ونـادرا مـا نجـد المـرأة في مناصـب القيادة في المؤسسـات الاعلاميـة (٨٪ مقابـل ٩٢٪ للذكـور) و مع ذلك فـإن مبدأ تساوي الاجـور مطبّق في هذا القطاع. وتواجـه الاعلامية مشكلة تنميط عملهـا وتأطـيره في المواضيـع الخاصة بالمـرأة والطفل وبعض القضايا الاجتماعية.

المرأة في نقابة الصحفيين

تشكل المرأة ١٢٪ من أعضاء نقابة الصحفيين اليمنيين (١٢٧٨/١٥٦). و يضـم مجلـس النقابة امـرأة واحدة مـن اصـل ١٣ (٧,٧٪). و تنادي معضم الصحفيات بتحسين مشاركة المرأة في نقابة الصحفيين اليمنيين وطالـبن ان يضم مشـروع تعديل نظامها الأساسي مـادة تؤكد على كوتا للصحفيات في مجلس النقابة بنسبة لاتقل عن ١٥٪.

كليات الإعلام

تعتـبر الأميـة من أبرز المشكلات التـي تواجه اليمـن، و تزيد نسبتها في صفـوف النساء لتصل الى ٦٠٪ حسب تقارير دولية. وبلغ عدد الطالبات للعـام الدراسـي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ مـا يوازي ٢٨٪ من اجمـالي عدد الطلبة في الجامعـات. وفي نفس السنة بلغت نسبة الطالبات في كليات الصحافة والإعـلام في صنعـاء وعدن ٢١٪ من اجمالي عـدد الطلبة، حسب نقابة الصحفيين اليمنيين

عناوين اتصال مفيدة

نقابة الصحفيين اليمنيين (YJS)
www.yejs.org

منتدى الاعلاميات (MWFYE)
http://www.mwfye.org/en

المجلس الاعلى لشؤون المرأة
http://www.yemen-women.org

ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (WFRT)
http://www.wfrt.org

صحفيات بلا قيود
http://www.womenpress.net

الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن (GFYTU)
http://www.gfytu.org/

©GETTY IMAGES

أفكار من أجل النجاح...

◄ **القيادة، مقاربة الشراكة:** مقاربة الشراكة المقترحة هي التعاون بدل التنافس. إنها تعتمد على الطموح والتضامن كعناصر اساسية وعلى فكرة أن النساء شريكات ضروريات للنجاح.

◄ **فتح النقاش بشكل واسع داخل الاتحاد، مع الزميلات والزملاء:** الكثير منهم يدعمون فكرة حضور أقوى للنساء داخل الهيئات القيادية. لضمان مشاركة واسعة، تأكدن ان النقاشات تجري في المكان والزمان الملائمان للجميع.

◄ **التأثير على عملية التغيير:** قيامكن بتحديد العقبات هي الخطوة الأولى على طريق التغيير. اعملن على تحسين مهارات طرح قضاياكن، قمن بتحديد العناصر التي ستعمل على إقناع صناع القرار والتأثير عليهم.

◄ **وضع أهداف واضحة:** ناقشن وحددن أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وخطة عمل قائمة على معطيات وبيانات حقيقية: أين نحن وأين نريد ان نكون؟ ما هي الأدوات الملائمة التي نتبناها لنكون ممثلات بشكل أفضل في هيئات صنع القرار: الكوتات؟ الانتخابات الحرة؟ اللجان النسائية؟ السياسات العامة للاتحاد أو النقابة؟

◄ **تواصل وتشبيك فاعلين:** طوّرن قدراتكن على التواصل، وابحثن امكانية تاسيس مجموعات عمل نقابية وشبكات تضامن وطنية واقليمية . تذكرن ان أي نجاح مهما كان صغيرا هو انجاز مهم، لذلك تأكدن ان يعرف الجميع بهذه النجاحات.

◄ **حافظن وتابعن:** حددن الاستراتيجيات للمحافظة على شبكات التضامن وعلى الدافعية، ابحثن عن طرق جديدة للحفاظ على قضية المساواة على الأجندة. انشرن فكرة وصول الصحفيات إلى مراكز صنع القرار من خلال مشاركة دائمة وفعالة في المناسبات والمشاريع والحملات الإعلامية والإنتخابات.

الاجتماع الاقليمي لاتحادات الصحفيين في الشرق الاوسط و العالم العربي
عمان ٥-٧ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٠٩

قام المجتمعون في يومهم الاول بمناقشة قضية مساواة النوع الاجتماعي داخل العمل النقابي وفي قطاع الاعلام. واتفقوا على برنامج العمل والتوصيات التالية:

- وضع آليات عملية لدعم مبادرات تساعد في وصول الاعلاميات إلى المناصب القيادية داخل النقابات والجمعيات والروابط والاتحادات والمؤسسات الإعلامية.
- الرفع من عدد الدورات التكوينية لصالح الإعلاميات.
- الرفع من عدد الدورات التكوينية المهتمة بقضايا النوع الاجتماعي لصالح الإعلاميين والإعلاميات.
- وضع آليات عملية لتوفير كافة اشكال الحماية للاعلاميات اثناء ادائهن عملهن.
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كل القوانين والأنظمة واللوائح التفسيرية والمواثيق المؤطرة لعمل النقابات والجمعيات والروابط والاتحادات والمؤسسات الإعلامية، (قوانين أساسية وداخلية، مواثيق الشرف، الاتفاقيات الجماعية، مواثيق التحرير...).
- تنظيم جائزة صحفية للمواد الإعلامية التي تحترم مقاربة النوع الاجتماعي.
- تحديث التقرير الإقليمي الخاص بمساواة النوع الاجتماعي.
- تحفيز الجمعيات والنقابات والاتحادات والروابط على تأسيس هيئات تهتم بالنوع الاجتماعي والإعلام.
- وضع آليات لضمان المساواة في الأجور وبنود عقود العمل وشروطه، مع توفير الحماية اللازمة لمن يتوفرون على عقود وظروف عمل هشة.
- إشراك الصحافيات في مختلف مراحل وضع سياسة المؤسسة الإعلامية ومواثيق التحرير.
- دعوة النقابات والروابط والجمعيات والاتحادات إلى الاهتمام بظاهرة تسرب الإعلاميات وتغييرهم لمهنتهن.
- التركيز على عمل الصحفيات في مناطق الصراع والحروب.
- دعوة مجلس النوع الاجتماعي بالفيدرالية الدولية للصحفيين إلى توفير الدعم اللازم للنقابات اعضاء الاتحاد الدولي في هذا المجال، دون أن يحاول فرض أجندته الخاصة عليهم.

صورة جماعية، القاء الاقليمي للاتحاد الدولي للصحفيين، عمان تشرين الأول ٢٠٠٩

عناوين دولية للتواصل

الأمم المتحدة

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

http://un.org/Overview/rights.html

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين ١٩٩٥

http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat١.htm

أهداف تنمية الألفية للأمم المتحدة

http://www.un.org/millenniumgoals/

صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

http://www.unifem.undp.org

اليونسكو - مدخل لمساواة النوع الاجتماعي

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=3160&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

الاتحاد الدولي للصحفيين

كتيب الاتحاد عن مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة ٢٠٠٩

http://www.ifj.org/assets/docs/129/002/c98b281-47dbb02.pdf

تصوير الرجال والنساء السياسيين في الإعلام

www.portrayingpolitics.net

مجلس النوع الاجتماعي أو اتصل بمسؤولة البرنامج

http://www.ifj.org/assets/docs/140/127/30eb48c-5edec7f.doc or contact the IFJ Gender Co-ordinator at Pamela.morniere@ifj.org

برنامج النوع الاجتماعي في العالم العربي و الشرق الأوسط

http://mena.ifj.org/en/pages/mena-gender

منضمة العمل الدولية

مكتب مساواة النوع الاجتماعي

http://www.ilo.org/gender/lang--en/index.htm

الكونفدرالية الدولية لنقابات العمال

مساواة النوع الاجتماعي

http://www.ituc-csi.org/-women-.html?lang=en

سيداو

اتفاقيـة القضاء علـى جميع اشكال التميز ضد المرأة. تبنتها الجمعية العمومية للامم المتحدة عام١٩٧٩ و عادة ما يشار اليها على انها وثيقة الحقوق بالنسبـة للمـرأة. وتتكـون الاتفاقية مـن مطلع و٣٠ مادة وتعرِّف اشـكال التمييز ضد المرأة وتضع أجنـدة للعمل الوطني لإنهاء هـذا التمييز. و تعرّف الاتفاقيـة التميـز ضـد المرأة على أنه "اي تفريق او استثناء او تقييد يفرض على أساس الجنـس وله أثر او هدف إعاقة او إلغاء الاعتراف بتمتع المرأة بحقـوق الانسـان و الحريات الاساسية في المجـالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية والمدنية وأي مجال اخر علـى أساس المساواة بين الرجـل و المـرأة بغض النظر عن وضعها الاجتماعي". ولدى الانضمام للاتفاقية، تلزم الدول نفسها باتخاذ سلسلة من الاجراءات لانهاء التمييز ضد المرأة بكل أشكاله.

مجلس النوع الإجتماعى في الاتحاد الدولي للصحفين

يشـرف مجلـس النوع الإجتماعى في الاتحاد الـدولى للصحفيين على حملة المساواة التي أطلقها الاتحاد، ويضم نسـاءً ورجالاً يتم ترشيحهم من قبل اعضـاء الاتحـاد في كل المناطق في العالم. ويطور المجلس سياسات الاتحاد المتعلقة بالنوع الإجتماعى ويدعو اعضاء الاتحاد إلى تبنيها، ويشكل المجلس رابطـا مهمـا مع انشطة النقابات الوطنية. يلتقـي المجلس مرة كل عام ويقيّم حملات الاتحاد ويقر برنامج العمل القـادم ويرفع التقارير حول النتائج إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد.

الاتحاد الدولي للصحفيين هو منظمة غير حكومية وغير ربحية . يعمل الاتحاد الدولي للصحفيين على المستوى الدولي للدفاع عن حرية الصحافة والعدالة الاجتماعية من خلال بناء اتحادات قوية للصحفيين، وحرة، ومستقلة. ويتضمن برنامج عمل الاتحاد الدولي للصحفيين الدفاع عن مصالح الصحفيين النقابية والمهنية.